الجمهوريّة التّونسيّة
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون
والتشريع للحكومة

2020/152

جدول الوثائق الموجّهة

إلى السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
قصر باردو

ص-2020-01-1-0001713

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفّرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية. - شرح الأسباب. - مرفقات.		يحال إليكم للتفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب. مشروع القانون باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

توصّلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ.....في.....
الإمضاء

تونس في 16 ديسمبر 2020
عن رئيس الحكومة

مستشار القانون والتشريع للحكومة

الإمضاء: نبيل عجرود

2020/152

الواردات عدد
17 ديسمبر 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 16 ديسمبر 2020

2020/152

من رئيس الحكومة
إلى
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدّستور،

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 11 ديسمبر 2020،

يصلكم طيّ هذا **مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفّرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية**،

فالرّجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب.

رئيس الحكومة

هشام مشيشي

2020/152
الواردات عدد
17 ديسمبر 2020
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2020/152

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المُحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية

فصل وحيد :

يُرخص لوزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المُحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية في حدود واحد مليار ومائتان وعشرون مليون وخمسة مائة وثلاثون ألف (1 220 530 000) وحدة حسابية.

2020/152

الـــواردات عـــــدد
17 دجنبر 2020
مجلس نـــواب الشعب
مكتب الضبط المركـزي

2020/152

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المُحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية)

1- تقديم المشروع:

يتعلق مشروع القانون الحالي بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في جُملة من الأسهم الجديدة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية التي أحدثت بموجب ثلاثة مسارات مختلفة.

حيث صادق مجلس المحافظين لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في جلسته الخامسة الخارقة للعادة بتاريخ 31 أكتوبر 2019 على القرار عدد B/BG/EXTRA/2019/03 القاضي بالزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك بنسبة 125%، تم بمقتضاها إحداث 8371881 سهم جديد مخصصة للاكتتاب من قبل كل لدول الأعضاء.

كما عرض البنك 123751 سهم لم يتم اقتناؤها من الزيادة العامة السادسة التي صادق عليها مجلس المحافظين بتاريخ 27 ماي 2010 للاكتتاب من قبل الدول الإفريقية.

وعلى إثر تأكيد انضمام دولة "ايرلندا" بتاريخ 24 أفريل 2020 إلى مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، تم تفعيل القرار رقم B/BG/2019/04 الذي صادق عليه مجلس المحافظين بتاريخ 12 جوان 2019 والمتعلق بالترخيص في الزيادة العامة النموذجية في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية والذي تم بموجبه إحداث 134050سهم جديد منها 80430 سهم موجهة للاكتتاب من قبل الدول الإفريقية.

وقد أقرّت الحكومة التونسية من حيث المبدأ الإكتتاب في الجزء المخصص لها من الأسهم المحدثة من الثلاثة مسارات المذكورة أعلاه على أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بجعل هذا الاكتتاب قانونيا ونافذا وذلك بالخصوص بالمصادقة على القانون الذي يرخص هذا الاكتتاب.

2- تقديم البنك الإفريقي للتنمية

أُحدث البنك الإفريقي للتنمية سنة 1963 بمقره الرسمي بأبيدجان (كوديفوار) بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية الأعضاء وذلك عن طريق القروض والمساهمات والمعونات الفنيــة. ويبلغ رأس ماله المُصرح به البالغ بتاريخ 2019/12/31 : 153,191 مليار وحدة حسابية[1] (66,975 مليار وحدة حسابية سنة 2018 قبل المُصادقة على مُختلف الزيادات) والرأس المال المُكتتب: 66,146 مليار و.ح منها 4,950 مليار و.ح مُحرّرة. ويساهم في رأس مال مجموعة البنك الإفريقي للتنمية 81 عضوا (54 بلدا إفريقيا تمتلك 60% من رأس المال و27 بلدا غير إفريقي تمتلك 40% من رأس المال).

وشهد رأس مال البنك منذ إحداثه 6 زيادات عامة. وساهمت تونس في جُلّ هذه الزيادات آخرها الزيادة العامة السادسة (200%) حيث بلغت حصّة تونس من هذه الزيادة 610 مليون و.ح (ما يعادل المُساهمة بـ 1,357 % في رأس مال البنك)تم سداد الجزء المُحرر منها على 8 أقساط متساوية ومتتالية خلال الفترة 2011-2018. وتم الترخيص في هذا الاكتتاب بموجب المرسوم عدد 26 لسنة 2011 المؤرخ في 26 مارس 2011.

ويقدم البنك قروض بشروط مالية تفاضلية بنسبة فائدة لا تتجاوز 1% وفترة سداد تتراوح بين 20 و25 سنة وفترة إمهال تتراوح بين 5 و8 سنوات. ومن أهم الدول المساهمة في رأس مال البنك: نيجيريا (9,3%) وإفريقيا الجنوبية (5,1%) ومصر (5,6%) والجزائر (4,2%) والكوديفوار (3,7%) والمغرب (3,6%) وليبيا (2,3%) والولايات المتحدة الأمريكية (6,6%) واليابان (5,5%) وألمانيا (4,1%) وكندا (3,8%) وفرنسا (3,7%).

3- التعاون بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية

إن علاقة تونس بالبنك الإفريقي للتنمية تعود إلى بداية الستينات حيث كانت من البلدان التي ساهمت بصفة فعالة في إنشائه وذلك كعضو مؤسس. حيث صادقت الجمهورية التونسية على الاتفاق التأسيسي للبنك الإفريقي

---

[1] وحدة حسابية (و.ح) = 3,9 دينار تونسي (معدل سعر الصرف لسنة 2020)

للتنمية المُبرم بالخرطوم بتاريخ 4 أوت 1963 بمقتضى القانون عدد 44 لسنة 1963 المؤرخ في 12 ديسمبر 1963. وقد احتضنت تونس بصفة مؤقتة المقر الرسمي لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية خلال الفترة 2002-2012 وذلك على إثر تردّي الأوضاع الأمنية بأبيدجان، وتمّ بموجب ذلك إبرام اتفاق مقر وقتي مع مجموعة البنك، صادقت عليه الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 2002 المؤرخ في 19 جوان 2002.

هذا وقد أبرمت تونس مع مجموعة البنك الإفريقي للتنمية بأبيدجان في 6 مارس 2018 اتفاق احتضان المكتب الإقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا. وذلك في إطار تفعيل سياسة اللامركزية التي انطلق في تنفيذها البنك الإفريقي للتنمية منذ سنة 2014. ودخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 9 أوت 2018 وسيُغطي المكتب الإقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا ستة بلدان: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا.

وقد شهد التعاون مع هذه المؤسسة نسقا تصاعديا، حيث ارتفع المعدل السنوي للقروض الممنوحة لتونس ليصل خلال العشرية الأخيرة حوالي 560 مليون دينار تونسي. وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل البنك منذ سنة 1968 إلى حدود سنة 2020، 157 مشروعا منها 12 مشروع لفائدة القطاع الخاص، بتمويلات جُمليّة تقدر بحوالي 9,5 مليار دولار شملت عديد القطاعات (32% في شكل برامج لدعم الميزانية، 23% في قطاع النقل والبنية التحتية، 20% في القطاع المالي، 12% في قطاع الطاقة والمناجم، 11% في القطاع الفلاحي، 2% في القطاع الاجتماعي).

كما قدّم البنك هبات بتمويلات جُمليّة تقدر بحوالي 0,5 مليار دولار في شكل معونة فنية لتمويل دراسات واستراتيجيات قطاعية ودعم قدرات الهياكل الحكومية إلى جانب المبادرات الرائدة في مجال تشغيل أصحاب الشهائد العليا على غرار مُبادرة سوق التنمية.

وتتكون محفظة المشاريع بتونس حاليا (قطاع العام والخاص) من 22 مشروعا بتعهدات جُمليّة تقدر بحوالي **4,4 مليار دينار تونسي** ونسبة سحب تُناهز 65% ومن 21 هبة (قطاع العام والخاص) بتعهدات جُمليّة تُقدر بحوالي 77 **مليون دينار تونسي** ونسبة سحب تناهز 25% (49% في قطاع النقل والبنية التحتية، 14,7% في القطاع المالي، 3,2% في قطاع الطاقة والمناجم، 5,3% في القطاع الفلاحي، 10,3% في قطاع المياه والتطهير، 4,8% في قطاع الصناعة، 4,7% في القطاع الاجتماعي، 8% في قطاعات مختلفة).

4- تطور رأس مال البنك الإفريقي للتنمية:

عرف رأس مال البنك الإفريقي للتنمية 6 زيادات عامة (1976، 1979، 1981، 1987، 1998، 2010) وأربع زيادات نموذجية نتيجة انضمام دول جديدة لمجموعة البنك وثلاثة زيادات استثنائية مؤقتة بطلب تحرير بعض البلدان للأسهم القابلة للطلب (دون حق تصويت). كان لهذه الزيادات تأثير على حجم البنك وهيكلته اذ ارتفع رأس المال المصرح به منذ الزيادة الأولى سنة 1976 من 800 مليون و.ح إلى 153,191 مليار و.ح بعد الزيادة السابعة سنة 2019. ويعود هذا التطوّر الملحوظ في رأس مال البنك إلى قرار فتح رأس المال إلى الدول غير الإفريقية، خاصة الغنية منها، الذي اتُّخذ سنة 1982 لتمكين البنك من دعم وجوده وصلابته في الأسواق المالية العالمية وبالتالي الرفع من قدرته على الاقتراض من هذه الأسواق بشروط تفاضلية.

5- مبررات الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة والأسهم الإضافية

5-1 الزيادة العامة السابعة

يلتجئ البنك لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل عملياته في البلدان الإفريقية الأعضاء إلى الأسواق المالية العالمية شأنه في ذلك شأن البنوك التنموية المماثلة. ولتعبئة هذه الموارد يُشترط الحصول على ثقة المُتعاملين في هذه الأسواق المالية. وهذه الثقة مُرتبطة بدورها بتوفر مؤشرات مالية لدى البنك مُطابقة للقواعد المُتعارف عليها في هذه الأسواق. ومن أهم المؤشرات التي تشكل ضمانا لمُقرضي البنك نذكر مستوى رأس المال ونسبة رأس المال القابل للتحرير وترقيمها السيادي إلى جانب الضمانات المتمثلة في عضوية البلدان غير الإفريقية وترقيمها السيادي.

وقد تبين من خلال قيام البنك بمقاربة للمؤشرات المالية أن رأس المال بمستواه الحالي لن يخول له تعبئة موارد مالية بالحجم والشروط التي تمكنه من تمويل برامج عملياته المستقبلية باعتبار الدور الهام الذي يقوم به البنك في مُعاضدة حاجيات التنمية في البلدان الإفريقية.

وأمام تزايد طلبات الدول الأعضاء للتمويلات وللتسريع في تفعيل الأولويات الخمسة الكبرى التي أقرّها السيد "Akinwumi ADESINA" إثر تولّيه رئاسة البنك منذ ماي 2015، ولاستكمال تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك، طلبت الإدارة العليا للبنك من المساهمين منذ سنة 2016 ضرورة توفير تمويلات إضافية لدعم رأس المال حتى

يتسنى المحافظة على الترقيم السيادي للبنك (AAA) وبالتالي تلبية متطلبات الرهانات المذكورة آنفا بشروط مالية تفاضلية.

وبعد العديد من الاجتماعات التي نظمتها اللجنة الاستشارية لمُحافظي البنك، المفوضة لمُتابعة موضوع الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك، صادق مجلس المُحافظين خلال الاجتماع الخارق للعادة الذي انعقد بالكوديفوار بتاريخ 2019/10/31 على الزيادة العامة السابعة بنسبة 125% من رأس مال البنك بموجب القرار رقم B/BG/EXTRA/2019/03 الذي يُجيز برفع رأس مال البنك الإفريقي للتنمية من 69,47 مليار و.ح (بعد الزيادات الوقتية والنموذجية) إلى 153,191 مليار و.ح بزيادة تُقدر 83,7 مليار و.ح سيُحرر منها (6%).

2-5 الأسهم المخصصة لتونس في الزيادة العامة السابعة

◀حسب قرار الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية، تُقدّر حصّة تونس من الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية بـ 118454 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد بـ 10000 وحدة حسابية ما يعادل مُساهمة تونس 1,357 % في رأس مال البنك، منها 111347 سهم قابلة للاستدعاء و**7107 سهم مُحرّرة (6%) بقيمة 71,070 مليون و.ح واجبة السداد على 8 أقساط سنوية يُقدّر القسط الواحد بـ 8,88375 مليون و.ح (حوالي 34,6 مليون دينار تونسي) على أن لا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 31 أكتوبر 2021 مع إرسال وثيقة اكتتاب بتحفظ[2] قبل تاريخ 31 ديسمبر 2020.**

وبهذه الزيادة يصبح إجمالي اكتتاب تونس في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية 2,078 مليار و.ح منها 124,7 مليون و.ح محررة بعدد استكمال سداد الأقساط في سنة 2028.

3-5 الأسهم الإضافية

على إثر تأكد انضمام دولة "إيرلندا" إلى مجموعة البنك الإفريقي للتنمية وتوفّر أسهم إضافية لم يتم اقتنائها من الزيادة العامة السادسة المصادق عليها سنة 2010، عرض البنك على الدول الإفريقية جملة من الأسهم الإضافية للاكتتاب حسب نسبة مساهمتهم في رأس المال أو مؤشر المساهمة بالنسبة لقاعدة البنك المتعلقة بإعادة بيع الأسهم المُتبقية من الزيادة العامة السادسة.

وفي هذا الإطار، ولدعم مُساهمة تونس في رأس مال البنك سيتم الاكتتاب في الأسهم المُخصّصة لبلادنا وذلك لدعم مُستوى التعاون المالي مع البنك خاصّة وأن نسبة مُساهمتنا هي الأضعف في منطقة شمال إفريقيا، إلى جانب ضرورة التفكير في تحسين نسبة مُساهمة تونس وما لذلك من أهمية بالغة في خدمة مصالح بلادنا الاقتصادية والمالية المتعلقة أساسا بتمويل المشاريع وبرامج دعم الميزانية التي ستُبرمج في مخطط التنمية للفترة 2021-2025. كما سيكون لاكتتاب تونس في الأسهم الإضافية أهمية في تحسين تموقع تونس بالمكتب التنفيذي التمثيلي بمجلس إدارة البنك المتكون من المغرب وتونس والتوغو.

4-5 حصة تونس في الأسهم الإضافية

◀حسب قرار الزيادة العامة النموذجية في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية المتعلق بانضمام دولة إيرلندا لمجموعة البنك، تُقدّر حصّة تونس بـ 1866 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد بـ 10000 وحدة حسابية، منها 1754 سهم قابلة للاستدعاء و**112 سهم مُحرّرة (6%) بقيمة 1,12 مليون و.ح واجبة السداد على 8 أقساط سنوية يُقدّر القسط الواحد بـ 140 ألف وحدة حسابية (حوالي 546 ألف دينار تونسي) على ألا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 18 ديسمبر 2021 مع إرسال وثيقة اكتتاب بتحفظ قبل تاريخ 18ديسمبر 2020. وتجدر الإشارة إلى إمكانية سداد جميع الأسهم المحررة ضمن قسط وحيد دون التقيد بروزنامة التقسيط على ثمان سنوات.**

[2] تتضمن وثيقة الاكتتاب تعهّد الدولة المُساهمة في الاكتتاب في نسبة أو جميع الأسهم الجديدة المُحدثة (المُحررة والقابلة للاستدعاء) بموجب الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية إلى جانب موافقتها على إجراءات الاكتتاب المُضمنة في قرار مجلس المحافظين المُصادق على الزيادة العامة بالإضافة إلى اختيارها لروزنامة وطريقة السداد مع التنصيص على وجود تحفظ من عدمه. يتعلق التحفظ بخصوص الاعتمادات التي سيتم رصدها بالميزانية لسداد القسط الأول من الحصة المُحررة و/أو بالإجراءات القانونية الخاصة بالمصادقة على الترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة.

2020/152

◄ حسب قرار الزيادة العامة السادسة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وتطبيقا لقواعد البنك المتعلقة بإعادة بيع الأسهم التي لم يتم اقتناؤها، صادق مجلس إدارة البنك بتاريخ 21 أكتوبر 2020 على القرار عدد B/BD/2020/21 المُتعلق بحصة تونس من هذه الأسهم والتي تُقدّر بـ 1733 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد بـ 10000 وحدة حسابية، منها 1629سهم قابلة للاستدعاء و**104 سهم مُحرّرة** (6%) **بقيمة 1,04 مليون و.ح واجبة السداد على قسطين متساويين، حيث يتم سداد القسط الأول الذي يُقدّر بـ 520 ألف وحدة حسابية (حوالي 2,028 مليون دينار تونسي) في أجل أقصاه 1 مارس 2021 والقسط الثاني في أجل أقصاه 2 نوفمبر 2021 مع إرسال وثيقة اكتتاب قبل تاريخ 1 مارس 2021. وتجدر الإشارة إلى إمكانية سداد جميع الأسهم المحررة ضمن قسط وحيد دون التقيد بروزنامة التقسيط على سنتين.**

وبناءً على ما سبق وتلخيصا للثلاثة مسارات المُبيّنة أعلاه، يهدف مشروع القانون الحالي الترخيص للدولة التونسية بالاكتتاب في حدود 1,22053 مليار وحدة حسابية في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية. ونظرا لرصد اعتمادات لخلاص القسط المستوجب بعنوان سنة 2020 بميزانية الوزارة، نطلب استعجال موافقة مجلس النواب على مشروع هذا القانون حت يتسنى سداد الأسهم الإضافية المُحرّرة في موفى سنة 2020 قبل الآجال النهائية المُحدّدة من البنك.

2020/152
الـــواردات عـــــــــدد
17 ديسمبر 2020
مجلس نـــوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي